

رأي الحزب الشيوعي السوداني في الإتفاق الإطاري بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي لتحقيق الحل السياسي الشامل

منهج الحزب الشيوعي السوداني أن يصدر رأيه - خاصة في القضايا الفاصلة - من هيئات وليس أفراد. ولهذا كان لابد من دراسة متأنية للإتفاق الإطاري بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي، والتشاور حوله مع القيادات الحزبية. وهذا هو الذي أصر إصدار رأي الحزب.

كما فعلنا من قبل، فإننا ندعم ونؤيد أي اتفاق يفضي إلى وقف الحرب، ويعيد السلام والاستقرار والديمقراطية التعددية والتداول الديمقراطي للسلطة، ويقود في نهاية المطاف إلى تفكيك ديكتاتورية الحزب الواحد وقيام دولة المواطنة بديلاً لها، ويمهد الطريق للتنمية المتوازنة في كافة أنحاء البلاد. وهذا هو الذي يحقق الحل السياسي الشامل ويضمن وحدة السودان أرضاً وشعباً.

بناءً على ما تقدم، فإننا نؤسس موقفنا من الإتفاق الإطاري على ما يلي:
أولاً:

ندعم ما ورد من إيجابيات في الإطار والتي أشارت إليها البنود 2 و3 و5 و7 و8 في الفقرة (أ) والتي تؤكد أن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات في الحياة العامة دون تفرقة بين المواطنين على أسس دينية أو عرقية أو حزبية، كما تؤكد سيادة حكم القانون واستقلال حكم القضاء بما يمكنه من أداء مهامه دون تدخل أو تأثير من أحد، وأن السودان يحكم لامركزياً "فيدرالي" في إطار وحدة أرض وشعب السودان، وحماية أمن البلاد القومي ونبذ العنف واحلال السلام والطمأنينة، وقومية ومهنية الخدمة المدنية.

كذلك نؤيد ماورد في الفقرة (ب) في النقاط: (أولاً) التي تشير إلى حرية العمل السياسي والجماهيري في إطار التعددية الحزبية التي تنبذ العنف وتؤمن بالتداول السلمي للسلطة. و(ثانياً) التي تتحدث عن حرية التعبير والصحافة والعمل النقابي والمهني وتكوين منظمات المجتمع المدني. و(رابعا) الداعية لحق كل ولاية في انتخاب حاكمها ومجلسها التشريعي تعزيزاً لحرية الولاية في اختيار ممثليها. و(سادساً) التي تقول بانتهاج سياسة خارجية متوازنة تراعي مصالح البلاد العليا وخصوصية العلاقة مع دول الجوار العربي والإفريقي، والاحترام المتبادل مع كافة دول العالم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، و(ثامناً) المؤكدة لقومية اللجان التي تكلف بمراجعة الدستور والقوانين وذلك بمشاركة كافة القوى السياسية، و(تاسعاً) التي تعلن الالتزام برفع المظالم ودفع الضرر.

أيضاً نؤيد وندعم ما جاء في الفقرة (ج) عن اتفاق الطرفين على: 1- إيجاد آلية للحوار بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي وتحديد مكان وزمان اللقاء للبدء فوراً في الحوار حول تفاصيل هذا الإتفاق الإطاري، على أن تقوم لجنة مشتركة للحوار يكون أول أعمالها تحديد جدول زمني لإنجاز مهامها بما يتسق مع نصوص اتفاق مشاكوس، مع تحفظنا على عبارة بما "يتسق مع نصوص مشاكوس". 2- اتفاق الطرفين على قيام حكومة ذات قاعدة عريضة لتنفيذ ما ورد في هذا الإتفاق مع تشديدنا على أهمية التدقيق في العبارات المستخدمة: الحكومة القومية، الحكومة الوطنية، والحكومة ذات القاعدة العريضة، والتي تستفيد سلطة الجبهة القومية الإسلامية من التعابير الفضفاضة فيها وتفسرها وفقاً لمصالحها.

ثانياً:

رغم الإيجابيات التي أشرنا إليها آنفاً، إلا أن الإتفاق الإطاري مليئاً بالكثير من السلبيات والتي إذا نفذت ستنبت كل تلك الإيجابيات. نفصل تلك السلبيات في الآتي:

(1) جاء في البند (أ-1) " دعم ما ورد في الإتفاق الإطاري لمشاكوس في يوليو 2002 وما تم الإتفاق عليه حول وحدة السودان وحق تقرير المصير وعلاقة الدين بالدولة وماتلى ذلك، وما سيلبي إن شاء الله، من اتفاق حول بقية النقاط في نيفاشا". هذا يتناقض مع موقف التجمع الوطني الديمقراطي ورأي هيئة القيادة في بروتوكول مشاكوس في اجتماعها بتاريخ 6-14/8/2002 الذي انعقد بأسمرا والذي جاء فيه عن اتفاق مشاكوس ما يلي: ((مع ترحيب التجمع بالبروتوكول إلا أنه يسجل عليه العديد من النواقص التي لابد من تلافحها في الجولات المقبلة ليستقيم الأمر ويفضي الحل التفاوضي إلى حل سياسي شامل:

+ اتفاق مشاكوس ثنائي ولهذا فهو جزئي ولا يمثل القطاع الأعظم من شعب السودان وبالتالي سيقتود إلى حل جزئي لن يرقى إلى الحل السياسي الشامل لأزمة الوطن.

+ وبالرغم من أن بروتوكول مشاكوس جاء مؤسساً على (إعلان مبادئ الإيقاد)، إلا أنه، وفي مواضع كثيرة، يتناقض تناقضاً بيناً مع نصوص (الإعلان)، والأمثلة على ذلك كثيرة مثلاً:

- نص (الإعلان) على قيام السودان موحد تكون الحقوق والواجبات فيه مبنية على أساس حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، إلا أن البروتوكول جاء بالمخالفة لذلك تماماً حيث ذهب إلى تقسيم السودان إلى قسمين على أساس ديني شمال مسلم وجنوب غير مسلم.

- نص (الإعلان) في الفقرة (ثانياً- و) على أن تضمن حقوق الإنسان المعترف بها إقليمياً ودولياً في دستور السودان، غير أن بروتوكول مشاكوس جاء خالياً من أي ذكر لتلك الحقوق.

- نص (الإعلان) على كفالة استقلال القضاء وسيادة حكم القانون ولم يرد ذلك من قريب أو بعيد في اتفاق مشاكوس.

+ كذلك يتناقض بروتوكول مشاكوس مع نفسه في الكثير من بنوده. فعلى سبيل المثال: تنص الفقرة (6.2) من البروتوكول على عدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العقيدة وتنادي بحرية الأديان والمعتقدات، في حين أن الفقرة (3.2.2) حصرت مصادر التشريع في الشمال على الشريعة وإجماع الأمة الذي يعني في الفقه الإسلامي إجماع فنة من علماء الدين، أي من يسمون أهل الحل والعقد، وبهذا يكون البروتوكول قد فتح الباب لقيام دولة ثيوقراطية تفرق بين المواطنين بسبب الدين. وبالمثل في الجنوب جعل البروتوكول المعتقدات الدينية أحد مصادر التشريع وهذا ربما يفضي بالجنوب إلى دولة دينية لأنه يعج بالعديد من الأديان والمعتقدات.

+ الفقرة (6.5) تدخل في تفاصيل ليس مكانها مثل هذه الوثيقة، مثل: (جمع التبرعات والمساهمات المالية من الأفراد والمؤسسات، تدريب وتعيين وتخصيص كوادر دينية ومبشرين دينيين بالانتخاب أو التعيين، تأسيس وخلق علاقات و

اتصالات مع الأفراد والمؤسسات المحلية والدولية في مسائل الدين والعقيدة). الأغرب من ذلك كله، أن الفقرة (6.6) من وثيقة مشاكوس تقرر تضمين هذه البنود المشار إليها في الفقرة (6.5) في صلب الدستور. وتكمن خطورة ذلك في تقنين حماية الأنشطة الإرهابية وتوفير غطاء دستوري لها لتكون بمنأى عن المتابعة والمحاربة الدولية للإرهاب...)) وهناك العديد من السلبيات الأخرى التي تطرق لها التجمع عند نقده لاتفاق مشاكوس.

لكن ما يثير التساؤل هو لماذا لم يعط رئيس التجمع اعتباراً لهذه السلبيات التي شارك في انتقادها عند تقييم التجمع لبروتوكول مشاكوس، وأجمعت كافة قوى المعارضة على أهمية حذفها ليستقيم البروتوكول ويجد الدعم من الجميع؟

ثالثاً:

لا نتفق مع ما جاء في البند (أ-4) الذي ينص على أن (نظام الحكم في السودان ديمقراطي يقوم على التعددية وجمهوري رئاسي يكفل التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة)، وذلك انطلاقاً من موقفنا المبدئي وتجاربنا مع الجمهورية الرئاسية والتي دلت تجارب بلادنا أنها تتحول في نهاية المطاف إلى ديكتاتورية الفرد الواحد. ونقترح مكان الجمهورية الرئاسية مجلس سيادة من خمسة أعضاء يتم اختيارهم بالتمثيل الذي يضع اعتباراً للتعدد والتنوع وضمن الوحدة. نشير إلى أن ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي ومقرراته اللاحقة، وأخرها (مشروع الإجماع الوطني)، جميعها ينص على أن واقع التعدد والتنوع في السودان والتجارب الشمولية التي مر بها، يستوجب أن يضطلع بمهام رأس الدولة مجلس من عدة أعضاء يتم اختيارهم بمراعاة توازن التعدد السياسي والقومي والجهوي، وتكون له سلطات سيادية تعبيراً عن وحدة السودان، وذلك إلى حين الاتفاق على دستور دائم للبلاد. كما نشير إلى واقعة أنه في اجتماع هيئة قيادة التجمع بتاريخ 18-26 أبريل 2003 وزع الحزب الاتحادي الديمقراطي ورقة كان ضمن ما جاء فيها من مقترحات " تكوين مجلس جمهوري من رئيس ونائب للرئيس، حسب اتفاق كارن، و3 أعضاء يمثلون الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة وشخصية قومية." وفصلت الورقة مهام المجلس الجمهوري في "إقرار وتوقيع التشريعات التي تجيزها الجمعية الوطنية، واعتماد وعزل رئيس الوزراء وشاغلي المناصب

الدستورية والاشرف على أداء الهيئة القضائية وتعيين رئيس القضاء وقضاة المحكمة العليا.... "إلخ ماجاء في المقترح. فما الذي استجد وجعل رئيس التجمع يتناقض مع ما ورد في تلك المقترحات؟

رابعاً:

ما ورد في البند (أ-6) عن (قومية القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى بما فيها جهاز الأمن وبما لا يعني تصفيتهما أو إلغائها). يقنن لمواصلة القوات المسلحة محتكرة لحزب واحد بعد التصفيات التي حدثت فيها وتشريد خيرة كفاءتها من الضباط وصف الضباط والجنود واستبدالهم بالموالين للنظام. ولهذا يصبح الحديث عن قومية القوات المسلحة، دون إعادة المشردين منها من ذوي الكفاءة والخبرة وإعادة صياغة القوانين التي تحكمها، حديثاً خارجاً عن المعنى.

كذلك ما صرح به الطرفان المتحاوران في نيفاشا والذي يقول بأهمية إجراء تصفية وتخفيض واسعين في صفوف جيش الحكومة وجيش الحركة الشعبية بعد احلال السلام حيث أكد الطرفان أن البلاد لا تحتاج لمثل هذا الكم الهائل من القوات النظامية. كما أشارت تصريحاتهما إلى حل مليشيات الطرفين بعد إقرار السلام واستيعاب عناصرهما في الخدمات المدنية المختلفة.

لابد من مراجعة الوضع في جهاز الأمن ووضع قانون جديد يحكم أداءه ويصبح خاضعاً لرقابة القضاء والمحاسبة على التجاوزات التي ارتكبتها.

خامساً:

جاء في النقطة (ب-ثالثاً) (الالتزام بكافة القوانين والمواثيق الدولية الراعية لحقوق الإنسان بما لا يتعارض مع المعتقدات والقيم والأعراف). عبارة (بما لا يتعارض مع القيم والأعراف) تجب ماقبلها وبالتالي تجهض أي حديث عن الالتزام بحقوق الإنسان. فتجارب شعب السودان مع الجبهة القومية الإسلامية أكدت أن رؤيتها الأحادية وتفسيرها للقيم والأعراف مرتبط بمصالحها التطبيقية التي لا يجمعها جامع مع تقاليد وقيم وأعراف الشعب السوداني، بل إنها، وبممارساتها المعلومة، على نقيض تام - قولاً وفعلاً - مع ماترفعه من مقولات وشعارات. إننا ضد هذه العبارة التي تعطي حكومة الانقاذ حق مصادرة حقوق الإنسان وفق مفهومها هي للشريعة.

سادساً:

أشارت النقطة (ب-خامساً) إلى (انتهاج سياسة اقتصادية متوازنة تراعي الاستفادة المثلى من إمكانات الوطن وتوجيهها نحو التنمية القومية وتطوير البنى التحتية، مع التأكيد على المضي قدماً في سياسات الانفتاح ورفع يد الدولة ومؤسساتها عن الأنشطة الإنتاجية والتجارية والخدمية بما يصل بالاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق الحر وما يوفره من منافسة لا تعرف الاحتكار). هذا البند يعني بكل وضوح:

1- مباركة اقتصاد السوق الحر وسياسات الإنقاذ في الخصخصة وانسحاب الدولة من التزاماتها نحو

المجتمع، ورفع يدها عن العلاج والتعليم والبنى التحتية وإعسار المزارعين وانهيار الصناعة. وهو يقنن لكافة الممارسات الفاشلة التي أدت إلى إفقار الشعب والإثراء المطلق لحفنة من الموالين لنظام. ويهدف تحديداً إلى بقاء السياسة الاقتصادية والمالية على ما هي عليها الآن.

2- تردي وضع الإنتاج والسوق والخدمات إلى أسوأ مما هي عليه الآن، خاصة في المناطق المهمشة، وتلك التي كانت ميادين للحروب والصراعات القبلية التي أنت على الأخضر واليابس ودمرت معظم البنى التحتية والمؤسسات الخدمية.

3- تنفيذ هذا البند يدق مسماراً في نعش وحدة الوطن. وهذا ما يستوجب يقظة كافة قوى المعارضة، وكذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان. ففي مثل هذه الممارسة سيظل الجنوب أسوأ حالاً مما هو عليه الآن، ويصبح شعار "السودان الجديد" ليس أفضل حالاً من شعارات الجبهة القومية الإسلامية "تأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع".

هذا البند يهدف إلى المحافظة على كل الغنائم التي نهبتها دولة الرأسمالية الطفيلية في سنوات حكمها، ومن جهة أخرى دق اسفين في مستقبل الوحدة بتجربدها من أهم مقوماتها التي تتجسد في التنمية والخدمات.

سابعاً:

جاء في النقطة (ب-سابعا) (استقلال اللجنة الوطنية للانتخابات وحيدتها) وهو قول ندعمه لولا ما جاء في النقطة (ب-ثامنا) والتي تقول (قومية اللجان التي تكلف بمراجعة الدستور والقوانين وذلك بمشاركة كافة القوى السياسية). وهذا طرح نقف معه وندعمه أيضا، ولكن لا بد من الوقوف عند التمايز المتعمد في صياغة النقطتين (اللجنة الوطنية) و(اللجان القومية). ويزيد من الشك ويستوجب التدقيق في العبارات والمفردات، ماجاء في الفقرة الأخيرة من الاتفاق عن قيام حكومة (ذات قاعدة عريضة). ففي مثل هذا الحال وبالتجربة مع سلطة الجبهة القومية الإسلامية، فإن الفرق بين معاني المفردات يمكن أن يؤدي إلى متاهة من التفسيرات التي تجهض أعلى المكاسب التي أحرزها شعب السودان. ودونكم تجربة مفردة (التوالي). ولهذا فإن الخروج من التعابير الفضفاضة القابلة لضروب لاحصر لها من التفسيرات يستوجب توحيد وضبط المصطلحات لتعبر عن ما هو معلوم ومتعارف عليه.

إن قومية اللجان التي تكلف بمراجعة الدستور، أو قومية الحكومة الانتقالية، تعني في الموروث السياسي السوداني المتعارف عليه الآن، مشاركة كافة القوى السياسية وقوى المعارضة داخل التجمع وخارجه ومنظمات المجتمع المدني وعلى رأسها نقابات العاملين.

ثامنا:

جاء في النقطة (ب-تاسعا) (الالتزام برفع المظالم ودفع الضرر). هذا تعبير فضفاض يمكن لأي طرف تفسيره وفق ما يشاء، وهو مقصود لذاته لينقذ السلطة من المحاسبة على الجرائم الموهلة التي ارتكبتها في حق الشعب والوطن والأفراد. ولا يحق لكائن من كان أن يعفو أو يقبل الاعتذار سوى شعب السودان، حتى ولو جاء ذلك بإجماع الحكومة الانتقالية. وإن كانت هنالك آلية تعبر عن إرادة شعب السودان في العفو، فهناك وسائل مختلفة ومن بينها البرلمان المنتخب ديمقراطيا من الشعب.

ورغم تلك السلبيات فإننا نجد في البند (ج-1) ما هو إيجابي ومساعد في الصراع ضد السلبيات ووضع البديل المعبر عن طموحات شعب السودان. جاء في هذا البند (إيجاد آلية للحوار بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي، وتحديد مكان وزمان اللقاء للبدء فوراً في الحوار حول تفاصيل هذا الاتفاق الإطاري، على أن تقوم لجنة مشتركة للحوار يكون أول أعمالها تحديد جدول زمني لإنجاز مهامها... إلخ). هذا البند يوجب على قوى المعارضة مواصلة نضالها بصبر ومثابرة لتحويل ما ورد من سلبيات في الاتفاق الإطاري إلى إيجابيات تصب في مصلحة الشعب والوطن.

وأول ما يستوجب الاهتمام هو توسيع لجنة الحوار الخاصة بالتجمع الوطني الديمقراطي لضمان مشاركة حزب الأمة وكافة قوى المعارضة.

ولا بد لقوى المعارضة أن تعي أن دوائر النظام تستعجل التوصل إلى اتفاق تقوم على أساسه شراكة كاملة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وذلك بهدف المحافظة على ركائز النظام، خاصة الاقتصادية والأمنية، واحكام قبضتها على السلطة بما يمكنها من إفراغ أي اتفاق أو مسعى للتحوّل الديمقراطي من محتواه.

إن من الممكن، بتضافر كافة قوى المعارضة وتنسيق وتوحيد طرحها وخطابها السياسي وإرادتها وتنظيم صفوفها، هزيمة مخطط السلطة الذي يريد الالتفاف على الحصار المضروب على النظام، ومن ثم إعادة إنتاج الأزمة وتوطئتها تمكينا لدولة الرأسمالية الطفيلية.

إن الاختراق الذي حدث في نظام الحكم الشمولي، وما أدى إليه من شروخ وتصدعات، يجب أن يتسع لتفكيك دولة الحزب الواحد وفتح الباب أمام التحوّل الديمقراطي الحقيقي وترسيخ السلام وتمتين الوحدة وتحقيق التنمية والاستقرار.

إننا نعتبر وثيقة الاجماع الوطني الصادرة من التجمع الوطني الديمقراطي وحزب الأمة في أغسطس 2003 هي البديل لكل المبادرات والاتفاقات، لأنها تجسد الحل السياسي الديمقراطي الشامل لأزمة الوطن، وتضع الأساس لبناء دولة المواطنة الموحدة الوطنية الديمقراطية. ولهذا نتمسك بها وندعو جميع قوى المعارضة داخل وخارج التجمع الوطني الديمقراطي للإلتفاف حولها لتصبح برنامجا للعمل الوطني اليومي المثابر.

سكرتارية اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوداني

الخرطوم 2003/12/19